المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقييم
حالة

تمكين التمرَّد في اليمن

(الحوثي والانتقالي نموذجاً)

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تمكين التمرّد في اليمن
(الحوثي والانتقالي نموذجاً)

تقييم حالة

أ. أنور بن قاسم الخضري

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

جميع الحقوق محفوظة

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

ملخص تنفيذي:

باتت الساحة اليمنية اليوم محكومة على أرض الواقع من خلال جماعات مسلحة، فقد تمكنت جماعة الحوثي، والتي سبق لها التمرد على الدولة والدخول معها في سبعة حروب مسلحة، عقب اقتحام صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، والانقلاب على السلطة الشرعية، من السيطرة على مؤسسات الدولة، وفرض هيمنتها على المحافظات الشمالية والغربية التي أسقطتها عسكريا في قبضتها. كما تمكن المجلس الانتقالي الجنوبي من الانقلاب على السلطة الشرعية في مدينة عدن، في ١٠ أغسطس ٢٠١٩م، عقب تمرّده على الدولة، بتشكيله قوات مسلحة خارج مؤسسات الجيش والأمن، ودخوله في مواجهات مسلحة ضدها في كل من محافظات عدن ولحج وأبين

وعوضًا عن استعادة الدولة لسلطاتها وسيادتها على الأراضي اليمنية جرى إنهاك الحكومة الشرعية، وتقوية حضور هذه الجماعات المسلحة، ومنحها الوقت الكافي لبناء قدراتها العسكرية ومواردها الاقتصادية وتوسيع نطاق نفوذها، مع فرض التنازلات تلو التنازلات لها على الدولة، تحت شعار تحقيق السلام وإنهاء الصراع. وشيئًا فشيئًا، جرى تحويل هذه الجماعات المسلحة إلى سلطة أمر واقع، مع بقاء تهديد هذه الجماعات للنظام السياسي، والسيادة الوطنية، ووحدة الدولة اليمنية

هذه الورقة تتناول مسار تمكين وشرعنة الجماعات المسلحة المتمردة على الدولة، والمنقلبة على السلطة في اليمن؛ وذلك من خلال رصد موجز لأهم الأحداث والمحطات في تسلسل تاريخي، وتقديم تحليل موضوعي للمواقف والسياسات التي أسهمت في هذا التحول، مع بيان السياقات الظرفية لهذا التحول؛ وذلك بهدف فهم هذه الظاهرة، وأسباب تشكلها، وعوامل تمكينها واستمرارها

وخلصت الورقة إلى أن الأطراف الخارجية وبدرجة أقل العوامل الداخلية ساهمت في تشكيل هذا التحول، من خلال التدرج بها من قوى صغيرة ثانوية وهامشية إلى قوى كبيرة رئيسة ومركزية، تحتكر القوة والعنف والسلطة والموارد.

مقدمة:

شـهدت اليمن خلال العـقود الأخيرة ظـهور عدد من الجماعـات التـي تتبنـى الـعنف، وتتمرد علـى سـلطة الدولـة من خلال الـعمل المسـلح. وقد بـاتت هذه الجماعـات اليوم تزاحم الدولـة فـي سـلطاتها، وتـفرض سيطرتهـا علـى مناطـق مختلفـة من الجغرافيـا اليمنيـة

وقد عرفت اليمن فـي ذات الـفترة أيضًـا تصـاعدًا فـي حضور وتـأثير الأطراف الدوليـة فـي الشـأن اليمنـي، وتـعزز هذا الحضور بـعد التدخل الـعسكري لدول التحـالف العربـي، ووضـع اليمن تحت الـفصل السـابع من ميثـاق الأمم المتحدة، وبـاتت الأطراف الخارجيـة هـي الأكثر تـأثيرًا فـي التطورات السياسيـة والعسكريـة فـي اليمن، ومعـه بـاتت سياسـاتها هـي الأكثر تـأثيرًا تجـاه الـعديد من القضايـا والأطراف اليمنيـة، بمـا فيهـا الجماعـات المسـلحة التـي تنـافس الدولـة فـي امتلاك الـقوة القهريـة، وإنشـاء التشكيلات العسكريـة، وفرض أفكارهـا بـقوة السلاح خروجًـا علـى سـلطة الدولـة وتمردًا عليهـا

هذه الورقـة تـهدف إلـى توصيف وتحـليل السياقـات التـي جرى فيهـا شرعنـة الجماعـات المسـلحة فـي اليمن.

زمن الجماعات المسلحة:

يُـعود ظـهور الجماعـات المسـلحة التـي تظـهر تمردهـا علـى سـلطة الدولـة فـي اليمن إلـى مراحل مبكرة، فـقد ظـهرت فـي سبعينيـات الـقرن الماضـي جماعـات جهاديـة وصولًا إلـى تنظيم القـاعدة الذي تـأسس فـي بدايـة عـقد التسـعينيات من الـقرن نفسـه

ومنذ عـام ٢٠٠٤م ظـهرت جماعـة الحوثـي كـقوة مسـلحة، تتبنـى الـعنف ضد الدولـة، بـهدف الوصول إلـى السـلطة والحكم تحت دعـاوى دينيـة مذهبيـة. وقد فشـلت الجـهود الحكوميـة والمجتمعيـة لجرهـا إلـى سـاحة الـعمل السياسـي من خلال الآليـات التـي ضمنهـا الدستور، وفـي مقدمتهـا التعدديـة الحزبيـة والانتخابـات العامـة. وقد خـاضت الجماعـة التـي نشطت فـي شمـال الشمـال، خلال الـفترة (٢٠٠٤م - ٢٠١٠م)، ست جولات من الحروب ضد الدولـة

فـي الجنوب، وبـعد حرب عـام ١٩٩٤م، أسس عيدروس الزبيدي حركـة تـقرير المصير-(حتم)، والتـي تبنت الـعمل المسلح ضد مؤسسـات الدولـة، كأسلوب لـفرض رغباتهـا ومطالبهـا. وبـعد تدخل دول التحـالف العربـي الـعسكري جرى تـأسيس عدد من التشكيلات المسـلحة خـارج سـلطة الدولـة، ليتم فيمـا بـعد إلحاقهـا بالمجـلس الانتقالـي الجنوبـي الذي تـأسس فـي مـايو ٢٠١٧م، ليكون غطـاءً سياسيـا لـهذه التشكيلات. وقد وظّف المجـلس الانتقالـي الجنوبـي، برئاسـة عيدروس الزبيدي، هذه التشكيلات لـلتمرد علـى السـلطة الشرعيـة؛ ولا زال المجـلس الانتقالـي يُمانـع دمـج تـلك التشكيلات المسـلحة فـي المؤسسـات الرسميـة للدولـة

وفـي حين جرى تصنيف القـاعدة كتنظيم إرهابـي، وجندت لـه الدول الغربيـة كل قواهـا العسكريـة والأمنيـة للقضـاء عليـه، باعتبـاره خطرًا يتـهدد أمنهـا وأمن مواطنيهـا، وأصبـح مستهدفًا فـي الأراضـي اليمنيـة، ومنبوذًا من قبل الدولـة اليمنيـة والأطراف الدوليـة، تتمتـع جماعـة الحوثـي والمجـلس الانتقالـي الجنوبـي برعايـة غربيـة، وضـغوط علـى الحكومـة اليمنيـة بـغرض قبولـهم وإشراكـهم فـي سـلطات الدولـة، دون أي مستند دستوري أو قانونـي أو انتخابـي، وإنمـا لمجرد الاستجابـة لابتزازاتـهم المستمرة للدولـة بـقوة السلاح وممارسـة الـعنف. هذا علـى الرغم من الضحايـا والدمـار والخراب الذي تسببت بـه الجماعـة والمجـلس لـليمنيين علـى مدار السنوات الماضيـة، وتـهديدهم للسـلم الاجتماعـي والأمن الإقليمـي، ودخولـهم فـي مواجهـات مسـلحة مـع الدولـة والمجتمـع. كمـا سيأتـي معنـا فـي هذه الورقـة

جماعة الحوثي:

اقترن قيـام الوحدة اليمنيـة، فـي ٢٢ مـايو ١٩٩٠م، بنظـام سياسـي يـقوم علـى التعدديـة السياسيـة والانتخابـات العامـة، وقدر لا بـأس بـه من الحريـات العامـة، وهو مـا مكن الـقوى والتيـارات السياسيـة من المشـاركة فـي الحيـاة السياسيـة؛ غير أن هـامش الديمقراطيـة والحريـات العامـة تراجـع علـى نحو كبير بفـعل رغبـة النظـام فـي الهيمنـة علـى المشـهد السياسـي، وإقصـاء المكونـات السياسيـة والاجتماعيـة، ومعـه توفرت الظروف لظـهور الجماعـات المسـلحة، وفـي مقدمتهـا جماعـة الحوثـي

أستغل حسين بدر الدين الحوثي، ووالده، اللذين عادا من إيران عام ١٩٩٧م، الحراك الثقافي والفكري الذي أوجده اتحاد الشباب المؤمن، في المحافظات الشمالية، وعمل على السيطرة عليه، وتحويله إلى جماعة مسلحة، واستبدال نشاطه الفكري بعمل عسكري ضد سلطة الدولة، حيث عمد إلى تدريب عناصره على القتال، وشراء الأسلحة، وبناء التحصينات، وتعزيز خطاب الكراهية والعداء، وبدأ تدريجيا بتوسيع حضوره وتأثيره في محافظة صعدة وما حولها

في ٣ يوليو ٢٠٠٤م، قدم وزير الداخلية اليمني في حينه، د. رشاد العليمي[١]، تقريرًا إلى مجلس النواب اليمني، حول أوضاع محافظة صعدة، وما اعتبره الوزير توضيحًا للحقائق حول ما قام به حسين بدر الدين الحوثي وأتباعه، بما وصفه بأنه خروج عن الثوابت الوطنية ودستور الجمهورية اليمنية والقوانين النافذة، وارتكابه وأتباعه عددًا من الجرائم، كالحرابة والقتل العمد ومقاومة السلطات وإتلاف الأموال العامة، والإخلال بالأمن والاستقرار، وغيرها من الجرائم. وأشار تقرير العليمي إلى تطوّر نشاط حسين بدر الدين باتجاه مقاومة السلطة، وخروجه عن الدستور والقوانين[٢]، بما في ذلك إنزال علم الجمهورية اليمنية من المؤسسات الحكومية والمدارس، وقيامه بشراء أسلحة متنوعة خفيفة ومتوسطة، وقنابل وألغام، وصرف تلك الأسلحة لأتباعه، وإنشاء مليشيات مسلحة، وتوجيه أفرادها لقطع الطرقات، والاعتداء على أفراد الأمن والقوات المسلحة الموجودة في النقاط الأمنية، والاعتداء على المراكز الحكومية ومؤسسات السلطة المحلية[٣].

---

١. رئيس مجلس القيادة الرئاسي الحالي.

٢. أكد التقرير أن حسين الحوثي ارتكب عددًا مِن الجرائم، خروجًا عن الدستور والقوانين النافذة، وخاصة المادة (٣٦) مِن الدستور، والمواد (١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٤) مِن قانون الجرائم والعقوبات

٣. انظر: العليمي: الحوثي أنشأ تنظيما سريا مسلحًا و٢٧٢ضحية لتمرده، المؤتمر نت، في: ٢٠٠٤/٧/٣م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.almotamar.net/11935.htm

ونتيجة رفضه وتمرده، وممارسة الإخلال بالأمن والاستقرار في المنطقة، ومخالفة النظام والدستور والقانون، اضطرت قوات الأمن، بالتعاون مع وحدات في القوات المسلحة، لفرض حصار عليه وعلى أتباعه الذين تحصنوا في الجبال، والدخول في مواجهات مسلحة، وذلك ابتداء من ١٨ يونيو ٢٠٠٤م، وحتى ١٠ سبتمبر من ذات العام، ونتج عنها مقتل حسين الحوثي

ظلّت الحرب مستمرة بين جماعة الحوثي والدولة حتى عام ٢٠١٠م، في ست جولات متعاقبة، كانت فيها جماعة الحوثي تشكل تهديدًا للسلم الاجتماعي والأمن الإقليمي. ورغم سعي الحكومة خلال هذه المدة لإقناع جماعة الحوثي للعمل وفق الإطار الدستوري وتشكيل حزب أو تنظيم سياسي رسمي، والانخراط في العملية الديمقراطية[٤]، إلا أن الجماعة تمسكت بخيار العنف والسلاح كوسيلة لتحقيق أهدافها

وقد اعتبر نائب السفير الأمريكي بصنعاء، نبيل الخوري، ما تقوم به جماعة الحوثي في صعدة، في حينه، بأنه تمرد، حيث صرح نائب السفير، لصحيفة الأيام، بقوله: من المؤسف أن تضطر الدولة اليمنية إلى مواجهة تمرد جديد في منطقة صعدة، في ظروف هي بأمس الحاجة فيها للتركيز على الإصلاح الاقتصادي والحوار الوطني والبدء بالإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٦م، مضيفًا أن هذا التمرّد ليس في مصلحة أحد، ولا يمكن أن يعود إلا بالدمار والويلات على مرتكبيه[٥].

بذلت الحكومة اليمنية في مواجهة تمرد جماعة الحوثي المسلح جهدًا كبيرًا لبناء سلام مع جماعة الحوثي، قابلة بوساطات داخلية وخارجية عديدة، منها الوساطة القطرية. وقد نصّت وثيقة الاتفاق، الموقع عليه بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، في الدوحة في ١ أغسطس ٢٠٠٨م، بوساطة قطرية على بسط نظام الدولة العام في المديريات كغيرها من المديريات الأخرى في الجمهورية

---

٤. ففي ١٢ فبراير ٢٠١٠م، دعا الرئيس اليمني السابق، علي عبدالله صالح، جماعة الحوثي إلى تأسيس حزب سياسي، وأن يكونوا قوى سياسية طبقًا للدستور والقانون. انظر: الرئيس اليمني يدعو الحوثيين إلى تأسيس حزب، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (٢٧٣٥)، في: ٢٠١٠/٣/٣م: ص٢٤، متوفر على الرابط التالي

http://www.alwasatnews.com/data/2010/2735/pdf/all.pdf

٥. أمريكا تأسف لمواجهة التمرد الجديد بصعدة، صحيفة الأيام، في: ٢٠٠٥/٤/٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.alayyam.info/news/24EMMTC0-HVBDLK

إعادة الأسلحة التابعة للجيش والأمن، وكذا تسليم الأسلحة المتوسطة بعد الاطمئنان واستقرار الأمور، بالتشاور مع الوسيط، على أن تسلم القوائم بعدد وكميات الأسلحة للوسيط للنظر فيها واقتراح ما يلزم بشأنها ، وبنود أخرى فيها اعتراف ضمني بأن ما قامت به جماعة الحوثي هو تمرد مسلح، استخدمت فيه أسلحة يختص امتلاكها بالدول.[٦]

وقد وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش، في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨م، جماعة الحوثي بالمتمردين، في تقرير لها، تحت عنوان اليمن: وقائع الاختفاء والاعتقالات التعسفية في سياق النزاع المسلح مع المتمردين الحوثيين في اليمن، واتهمت فيه جماعة الحوثي بعدم السماح بتسيير المعونات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. كما أصدرت تقريرًا لها، في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨م، أشارت فيه إلى أنه وحتى ذلك الحين لم يطلق الفاعلون الدوليون، ومنهم الولايات المتحدة، وصف إرهابيين تجاه الحوثيين، رغم إطلاق الحكومة اليمنية الحليفة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب هذا الوصف عليهم.[٧]

رفض الانخراط في العمل السياسي بعد ثورة فبراير:

مع اشتعال ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، عمدت جماعة الحوثي إلى المساهمة فيها من منطلق رغبتها في إسقاط النظام، وتعزيز حضورها وتحسين صورتها. كان حضور الجماعة لافتًا وإن كان رمزيا، فقد ادخرت قواها فيما يبدو للمرحلة القادمة من معاركها. فمع سقوط نظام صالح، وتوقيع المبادرة الخليجية، قادت الجماعة حراكًا جديدًا رافضًا للمبادرة الخليجية والسلطة الانتقالية

وحرصًا من السلطة الانتقالية والأحزاب السياسية والقوى الثورية على انخراط جماعة الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، استجابة لضغوط مارسها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، قدمت تلك الأطراف الكثير من التنازلات، وذلك لضمان مشاركة الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني

---

٦. أخبار اليوم.. تنشر نص بنود اتفاق (هبرة- الإرياني)، أخبار اليوم، في: ٢٠٠٨/٣/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=23684

٧. انظر: المدنيون غير المرئيين.. التحديات التي تُعيق وصول المساعدات الإنسانية في سياق حرب اليمن المنسية، هيومن رايتس ووتش، في: ٢٠٠٨/١١/١٩م، متوفر على الرابط التالي
https://www.hrw.org/ar/report/2008/11/19/255771#_ftnref18

في حين كانت تعقد جلسات الحوار الوطني سلميا في مقر المؤتمر، كانت الجماعة تفرض حضورها بالقوَة في صعدة، وتتوسع في المحافظات المجاورة بعمليات مسلحة تقوم بها المليشيا التابعة لها

في عام ٢٠١٤م، وبعد الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني، والاتفاق على مخرجاته، وكتابة مسودة الدستور اليمني الجديد، وفي ظل مخافة المجتمع الإقليمي والدولي من استقرار اليمن وتحسن وضعها الاقتصادي والتنموي عقب الثورة، تم منح جماعة الحوثي الضوء الأخضر للتقدم نحو صنعاء من خلال أعمال مسلحة[٨] قامت مليشيا الجماعة،بالتحالف مع صالح، والقوات الموالية له، بهدف الانقلاب على هادي وحكومته، والثورة وشبابها، انتقامًا مِنهم، وتمكَّنت بعد إسقاط مدينة عمران، مِن اقتحام صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، والانقلاب على سلطة هادي وحكومته.

الحوثيون.. جماعة متمرّدة:

نُظر إلى الصراع مع جماعة الحوثي من قبل المجتمع الدولي باعتباره شأنًا يمنيا، يندرج ضمن إطار الصراعات اليمنية الداخلية التي لا تنتهي، بعيدًا عن أي توجهات إقليمية أو دولية. غير أن تمرد جماعة الحوثي على الدولة، وانقلابها على السلطة، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، مثل تهديدًا على الأمن اليمني والإقليمي والسلم الدولي، وهو ما أعطى دول التحالف العربي مبرر شن حرب عسكرية واسعة، والتدخل في الشأن اليمني، بدعوى الدفاع عن النفس، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، واستجابة لنداء الرئيس اليمني، عبدربه منصور هادي، للتدخل في اليمن. وقد دخلت الحرب، التي انطلقت في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، عامها التاسع.

٨. كشف المتحدث باسم جماعة الحوثي، محمد عبدالسلام، في حديثه لبرنامج لقاء اليوم، بقناة الجزيرة، عن إجراء اتصالات جرت مع قيادات أمنية وعسكرية وسفارات أجنبية، قبل سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء. انظر: الحوثيون: دخلنا صنعاء بالتنسيق مع عسكريين ومسؤولين وسفارات، الجزيرة نت، في: ٢٠١٤/١٠/١٠م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/2xTnb7v

وفي ضوء ذلك صدر قرار مجلس الأمن، رقم (٢٢١٦)، عام ٢٠١٦م[٩]، والذي فُرضت -بموجبه- عقوبات بحق قيادات في جماعة الحوثي، يتم تجديدها سنويا (هذا القرار لم يفرض عقوبات على قيادات الجماعة). ولولا حجم التهديد الذي مثله الحوثيون على اليمن وعلى دول الخليج والأمن الإقليمي لـعُد تدخل التحالف العربي العسكري في اليمن، وقبول مجلس الأمن به، مسرحية فجة، وعدوانًا سافرًا كما تدعيه جماعة الحوثي، في حين أن مجلس الأمن -وبحسب القرار- تصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمعنون فيما يُتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان[١٠].

لقد تحدّث القرار بوضوح عما وصفه بالتصعيد العسكري الذي يقوم به الحوثيون في كثير من أنحاء اليمن، بما في ذلك في محافظات: تعز، ومأرب، والجوف، والبيضاء، وتقدمهم نحو عدن، واستيلائهم على الأسلحة، بما فيها منظومات القذائف، من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية، وأدان عدم انصياع الحوثيين للطلبات الواردة في القرار (٢٢٠١/ ٢٠١٥م) وطالبهم أن يقوموا على الفور، ودون قيد أو شرط، بسحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الموجودة في العاصمة صنعاء، وتطبيع الحالة الأمنية في العاصمة والمحافظات الأخرى، والتخلي عن المؤسسات الحكومية والأمنية، والإفراج بأمان عن جميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيا

٩. انظر نص القرار على موقع الأمم المتحدة على الرابط التالي:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/103/70/PDF/N1510370.pdf?OpenElement

١٠. انظر نص البند السابع على موقع الأمم المتحدة على الرابط التالي:
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-7

وأعرب عن استيائه من أي محاولة -من جانب الحوثيين- لاتخاذ إجراءات تدخل في نطاق السلطة الحصرية للحكومة اليمنية الشرعية، وأنها أعمال غير مقبولة؛ كما أعرب عن الجزع من أن تلك الإجراءات التي يتخذها الحوثيون تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن، وتهدد أمن البلد واستقراره، وسيادته ووحدته

وأشار القرار إلى قلقه إزاء التهديدات التي تطال السلم والأمن في اليمن، نتيجة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتكديسها، وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع، مؤكدًا أن استمرار تدهور الحالة الأمنية، وتصاعد العنف، في اليمن، يشكل تهديدًا خطيرًا ومتزايدًا للدول المجاورة، وأن الحالة في اليمن تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. وطالب الحوثيين، فورًا ودون قيد أو شرط، بالكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك منظومات القذائف، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن، والامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيا، وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم

كما طالب التقرير جميع الأطراف اليمنية، بمَن فيهم جماعة الحوثي، بالتنفيذ الكامل للقرار (٢٢٠١/ ٢٠١٥م)، وبأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن

وجميع هذه الأعمال التي نسبها القرار لجماعة الحوثي أكدت على طبيعة المخاطر والتهديدات والأعمال التي قامت بها جماعة الحوثي، والكفيلة بضرورة تصنيفها في ضوء معايير القانون والعُرف الدولي منظمة إرهابية. غير أن هذا التصنيف تأخر كثيرًا، وظل محل جدل ورفض من بعض القوى الدولية، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

الحوثيون.. جماعة إرهابية:

على خلاف التوجه الأمريكي الأسبق، أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، في ١١ يناير ٢٠٢١م، جماعة الحوثي في اليمن بأنهم منظمة إرهابية أجنبية -بحسب بيان صدر عن وزير الخارجية الأمريكي السابق، مايك بومبيو، نشر على موقع الوزارة الإلكتروني. وأضاف البيان أن الوزارة ستدرج ثلاثة من قادة جماعة الحوثي على لائحة الإرهابيين الدوليين، وهم: عبدالملك الحوثي، وعبدالخالق بدر الدين الحوثي، وعبدالله يحيى الحكيم. وأشار البيان إلى أن الخطوة الأمريكية ضد الجماعة من شأنها توفير أدوات إضافية لمواجهة نشاط جماعة أنصار الله الإرهابية، والإرهاب الذي تمارسه، واصفًا الحوثيين بأنهم جماعة مسلحة، مدعومة من إيران، وتعمل في منطقة الخليج. وأضافت وزارة الخارجية -في بيانها- أنه من غير الممكن إحراز تقدم في معالجة انعدام الاستقرار في اليمن إلا عند محاسبة المسئولين عن عرقلة السلام على أفعالهم[١١].

١١. الخارجية الأمريكية تصنف الحوثيين في اليمن جماعة إرهابية، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢١/١/١١م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/XCkNkZs

وقد رحبت الخارجية السعودية[١٢] بتصنيف الولايات المتحدة الجماعة منظمة إرهابية أجنبية، وعبرت -في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية- عن تطلعها في أن يُسهم ذلك التصنيف في وضع حد لأعمال ميليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها، ودعم وإنجاح الجهود السياسية القائمة، وسيجبر قادة الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران على العودة بشكل جاد لطاولة المشاورات السياسية. وأضافت أن الرياض تأمل أن تمنع هذه الخطوة الجماعة من شن المزيد من الهجمات[١٣].

كما رحبت الخارجية الإماراتية بالقرار الأمريكي، وقال وزير الدولة للشئون الخارجية، أنور قرقاش: نرحب بقرار الإدارة الأمريكية تصنيف ميليشيا الحوثي منظمة إرهابية، ووضع قياداتها ضمن قوائم الإرهاب، وأضاف: انقلاب المليشيا الحوثية على الدولة ومؤسساتها، وعلى المجتمع اليمني ونسيجه الاجتماعي والمدني، أشعل شرارة العنف والفوضى، وأدى إلى التدهور المأساوي للوضع الإنساني في اليمن الشقيق[١٤].

كما رحبت الخارجية البحرينية بقرار الإدارة الأمريكية تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية[١٥]؛ وكذلك الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي رحبت بقرار الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية[١٦].

---

١٢. أعلنت وزارة الداخلية السعودية، في ٧ مارس ٢٠١٤م، عن أول قائمة خاصة بها بشأن المنظمات الإرهابية، وكانت جماعة الحوثي ضمن تلك القائمة التي جرى الإعلان عنها. انظر: أول قائمة سعودية للمنظمات الإرهابية تشمل الإخوان والنصرة وداعش، بي. بي. سي. عربي، في: ٢٠١٤/٣/٧م، متوفر على الرابط التالي

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/03/140307_saudi_terror_organizations

١٣. إعلام رسمي: السعودية ترحب بتصنيف أمريكا جماعة الحوثي اليمنية منظمة إرهابية، رويترز، في: ٢٠٢١/١/١١م، متوفر على الرابط التالي

https://www.reuters.com/article/saudi-houthis-ea3-idARAKBN29G2FZ

١٤. تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية.. الإمارات ترحب بقرار أمريكا، سكاي نيوز عربية، في: ٢٠٢١/١/١١م، متوفر على الرابط التالي:

https://2u.pw/ROqbCws

١٥. انظر: وزارة خارجية مملكة البحرين ترحب بقرار الإدارة الأمريكية تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية، موقع وزارة الخارجية البحرينية، في: ٢٠٢١/١/١١م، متوفر على الرابط التالي

https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8266&language=ar-BH&ItemId=15222

١٦. منظمة التعاون الإسلامي ترحب بقرار الإدارة الأمريكية تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، موقع منظمة التعاون الإسلامي، في: ٢٠٢١/١/١٤م، متوفر على الرابط التالي

https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=25770&t_ref=16247&lan=ar

لاحقًا، وعقب وصول الإدارة الأمريكية الجديدة، برئاسة جو بايدن، تراجعت واشنطن عن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية بقرار من الرئيس بايدن، دخل حيز التنفيذ في ١٦ فبراير ٢٠٢١م. وقد كان التراجع متسقًا مع سياسة ومواقف الولايات المتحدة مع جماعة الحوثي عمومًا، على امتداد خط مسار الأحداث منذ عام ٢٠٠٤م

وقد طالبت الحكومة اليمنية إدارة بايدن، في ٢٣ مايو ٢٠٢١م، بإعادة تصنيف الجماعة منظمة إرهابية؛ وذلك بعد أيام من فرض واشنطن عقوبات على قياديين عسكريين بارزين من الجماعة المسلحة؛ وقد دعا وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني، المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في أسلوب التعاطي مع ميليشيا الحوثي، وإعادة تصنيفها منظمة إرهابية، كخطوة محورية لتجفيف منابعها المالية والحد من أنشطتها الإرهابية[١٧].

وعلّق وزير الخارجية اليمني، أحمد عوض بن مبارك، على تراجع الإدارة الأمريكية هذا، بالقول: إن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية لن يؤثر على أعمال الإغاثة في اليمن؛ في رد على تبريرات ساقتها الإدارة الأمريكية لهذا التراجع. وشدد وزير الخارجية اليمني -في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط- على أن استمرار تصعيد جماعة الحوثي سيجعل الحكومة اليمنية تواصل العمل مع حكومات العالم لإقناعها بتصنيفها منظمة إرهابية. وأكد أن تراجع الإدارة الأمريكية عن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أدى إلى نتائج عكسية، وشجعتهم على زيادة التصعيد العسكري.[١٨]

١٧. الحكومة اليمنية تطالب الإدارة الأمريكية بإعادة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية، وكالة (شينخوا) الصينية، في: ٢٠٢١/٥/٢٣م، متوفر في

http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0524/c31662-9853096.html

١٨. وزير خارجية اليمن: تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية لن يؤثر على أعمال الإغاثة، العربية نت، في: ٢٠٢٢/١١/٢٣م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/3NXl1O5

وفي ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ م، صدر البيان الختامي، عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دورته الثانية والأربعين، والمنعقدة في العاصمة السعودية، واصفًا جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، بقيامها بالأعمال العدائية، والعمليات الإرهابية، ومخالفة القانون الدولي والإنساني، باستخدام السكان المدنيين في المناطق المدنية اليمنية دروعًا بشرية، ومشيرًا إلى أن إطلاق القوارب المفخخة والمسيرة عن بعد يُمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الإقليمي والدولي. ورحب المجلس بإدراج مجلس الأمن الدولي لعدد من قيادات ميليشيا الحوثي الإرهابية، المدعومة من إيران، ضمن قائمة العقوبات، لتهديدهم بشكل مباشر للسلام والأمن والاستقرار في اليمن، متطلعًا أن يُسهم ذلك في وضع حد لأعمالها وداعميها، وتحييد خطرها عن الشعب اليمني ودول الجوار والملاحة الدولية.[١٩]

وفي ٢٣ يناير ٢٠٢٢م، دعت الجامعة العربية كافة دول العالم إلى تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، ووصف قرار الجامعة الصادر عن اجتماع طارئ على مستوى المندوبين الدائمين، في القاهرة، هجمات جماعة الحوثي بالإرهابية، مؤكدًا أنها تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتهديدًا حقيقيا على المنشآت المدنية الحيوية وإمدادات الطاقة واستقرار الاقتصاد العالمي، كما تشكل تهديدًا للسلم والأمن الإقليميين[٢٠].

وفي ١ مارس ٢٠٢٢م، اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارًا[٢١] وصف فيه جماعة الحوثي لأول مرة بأنها جماعة إرهابية، مدينًا هجماتها على السعودية والإمارات، ومطالبًا إياها بوقف الأعمال العدائية، كما مدد ووسع العقوبات الدولية على الحوثيين حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢٣م.

١٩. البند (٢٧)، و(٤٦) من البيان؛ انظر: نص البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثانية والأربعين، وكالة الأنباء السعودية (واس)، في: ٢٠٢١/١٢/١٤م، متوفر على الرابط التالي

https://sp.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2312807

٢٠. الجامعة العربية تطالب بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٢/١/٢٤م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/7djp0LV

٢١. صدر قرار المجلس بتأييد (١١) عضوًا مِن أعضائه، وتحفظ (٤) عن التصويت، هي النرويج والمكسيك والبرازيل وإيرلندا.

وقد رحب بالقرار (٦) دول و(٣) منظمات، عربية وإسلامية؛ حيث رحبت به كل من وزارة الخارجية المصرية، ووزارة الخارجية الأردنية، ووزارة الخارجية البحرين، والحكومة اليمنية٢٢، في بيانات منفصلة لها.

كما رحبت جامعة الدول العربية (٢٢ دولة)، ومنظمة مجلس التعاون الخليجي (٦ دول)، ومنظمة التعاون الإسلامي (٥٧ دولة)، في بيانات منفصلة، بوصف مجلس الأمن الحوثيين بأنهم جماعة إرهابية.[٢٣]

وقد رّحب بالبيان كل من دولتي التحالف، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فقد عبَرت وزارة الخارجية السعودية عن تطلعها في أن يسهم هذا القرار في وضع حد لأعمال ميليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها، عبر تحييد خطر تلك الميليشيات، وإيقاف تزويد هذه المنظمة الإرهابية بالصواريخ والطائرات دون طيار، والأسلحة النوعية، والأموال الإيرانية، لتمويل مجهودها الحربي، ولاستهداف المدنيين والمنشآت الاقتصادية في السعودية والإمارات، وإراقة دماء الشعب اليمني، وتهديد الملاحة الدولية ودول الجوار[٢٤].

وقالت المندوبة الإماراتية الدائمة لدى الأمم المتحدة ومساعدة وزير الخارجية والتعاون الدولي للشئون السياسية، لانا نسيبة: إن الهدف من هذا القرار هو الحد من القدرات العسكرية لمليشيات الحوثي الإرهابية.. ومنع أنشطتهم العدائية ضد السفن المدنية، وتهديدهم لخطوط الملاحة والتجارة العالمية، ووضع حد لمعاناة المدنيين في اليمن والمنطقة في مواجهة هذه الهجمات الإرهابية[٢٥].

٢٢. كما رحب بالقرار الدولي في حينه كل مِن المجلس الانتقالي الجنوبي والتحالف الوطني للقوى والأحزاب السياسية اليمنية.

٢٣. ٦ دول عربية و٣ منظمات ترحب بقرار دولي يصف الحوثي جماعة إرهابية، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢٢/٣/١م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/zsPOJec

٢٤. السعودية ترحب بتصنيف ميليشيا الحوثي إرهابية، العربية نت، في: ٢٠٢٢/٣/١م، متوفر على الرابط التالي:

https://2u.pw/7XB9Y88

٢٥. دولة الإمارات ترحب بتصنيف الأمم المتحدة الحوثيين جماعة إرهابية، موقع وزارة الخارجية الإماراتية، في: ٢٠٢٢/٢/٢٨م:

https://www.mofa.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/2022/2/28/01-03-2022-uae

وقد اعتمدت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب تصنيف جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، جماعة إرهابية[٢٦]؛ وأوضحت الأمانة العامة -في بيان لها صدر بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٢م- أن تصنيف جماعة الحوثي ضمن الكيانات الإرهابية، وإدراجهم على القائمة السوداء العربية، يأتي جراء الانتهاكات التي ارتكبتها مليشيا الحوثي ضد السكان اليمنيين، من قتل وتشريد وسجن وتعذيب، منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

كما يأتي جرّاء انتهاكاتها ضد دول الجوار والمجتمع الدولي، بما في ذلك الهجمات الإرهابية المتكررة التي نفذتها عبر الحدود، والتي استهدفت المدنيين والبنى التحتية في السعودية والإمارات. وقد جاء الإدراج حسب البيان نتيجة جهود أجهزة الشرطة والأمن العربية التي أدركت خطورة هذه الميليشيات، وعواقب انتشار أفعالها وأفكارها المسمومة.[٢٧]

وقد رحبت الحكومة اليمنية بقرار الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب تصنيف جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، جماعة إرهابية، وإدراجها في قائمة الكيانات الإرهابية المدرجة على القائمة السوداء العربية لمنفذي ومدبري وممولي الأعمال الإرهابية.

وذكر وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني، أن القرار جاء بعد أيام من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٦٢٤)، وحمل ذات المضمون، مضيفًا أن القرارين يعكسان الإجماع الدولي والعربي على اعتبار ميليشيا الحوثي منظمة إرهابية، بالنظر إلى الجرائم والانتهاكات غير المسبوقة التي ارتكبتها بحق اليمنيين منذ انقلابها، واعتداءاتها على الأعيان المدنية والمدنيين في السعودية والإمارات، وتهديد أمن وسلامة السفن التجارية وخطوط الملاحة الدولية.[٢٨]

٢٦. وذلك في ختام الدورة ٣٩ لمجلس وزراء الداخلية العرب، التي انعقدت في ٢ مارس ٢٠٢٢م، في العاصمة التونسية.

٢٧. حكومة اليمن ترحب بقرار الداخلية العرب تصنيف الحوثي إرهابي، العربية نت، في: ٢٠٢٢/٣/١٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/M0OvOOJ

٢٨. حكومة اليمن ترحب بقرار الداخلية العرب تصنيف الحوثي إرهابي، العربية نت، في: ٢٠٢٢/٣/١٥م، مرجع سابق.

وفي ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢م، أصدر مجلس الدفاع الوطني اليمني[٢٩] القرار، رقم (١) لسنة ٢٠٢٢م، بشأن تصنيف جماعة الحوثي الانقلابية منظمة إرهابية، وتوعد باتخاذ إجراءات صارمة تجاه الكيانات أو الأفراد الذين يقدمون لها الدعم والمساعدة. وبحسب بيان المجلس فإن القرار استند إلى قانون الجرائم والعقوبات، والاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب، والمعاهدات الدولية والإقليمية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية. وقالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية: إن المجلس وجه الجهات ذات العلاقة باستكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار[٣٠].

وجاء التصنيف عقب قصف جماعة الحوثي مينائي الضبة والنشيمة النفطيين، في كل من محافظتي حضرموت وشبوة، وعقد اجتماع طارئ لمجلس الدفاع الوطني للوقوف أمام تداعيات العمليات الإرهابية للمليشيات الحوثية، المدعومة من النظام الإيراني. وطالب مجلس الدفاع الوطني المجتمع الدولي بضرورة تحمل مسئولياته إزاء التصعيد الخطير الذي تبنته المليشيا الحوثية وداعميها، باستهداف الأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية، في جريمة حرب متعمدة، تستلزم العقاب الحازم بتصنيف تلك المليشيات جماعة إرهابية دولية، واتخاذ كافة الإجراءات المترتبة على ذلك. وشدد المجلس على أن هذا التصعيد الإرهابي من شأنه إعفاء الحكومة اليمنية من كافة الالتزامات التي تنصلت منها المليشيات الحوثية، بما فيها اتفاق ستوكهولم، والهدنة الإنسانية، والتسهيلات الخدمية الأخرى

وقد تكررت المطالبة السعودية بضرورة تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، ففي ١٩ أكتوبر ٢٠٢٢م، أوضح وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشئون مجلس الشورى وزير الإعلام بالنيابة، عصام بن سعد بن سعيد، في بيان لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء السعودي جدد دعوة المجتمع الدولي إلى تصنيف ميليشيا الحوثي جماعة إرهابية ومقاطعتها وتجفيف منابع تمويلها[٣١].

٢٩. وهو أعلى سلطة دفاعية وأمنية في اليمن، ويرأسه -حاليا- رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي.

٣٠. اليمن.. مجلس الدفاع الوطني يصنف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢٢/١٠/٢٣م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/LctIoaP

٣١. السعودية تجدد دعوتها لتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، القدس العربي، في: ٢٠٢٢/١٠/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://2u.pw/eos4BGH

وفي ١٦ يناير ٢٠٢٣م، أكد مندوب السعودية لدى مجلس الأمن، السفير عبدالعزيز الواصل، أن تصنيف ميليشيا الحوثي منظمة إرهابية بات أمرًا ملحا؛ مؤكدًا أن المملكة لم تلمس في الآونة الأخيرة أي رغبة حقيقية من الحوثيين لإنهاء الصراع في اليمن، والتوصل إلى حل سياسي شامل. وطالب السفير السعودي مجلس الأمن باتخاذ إجراءات أكثر صرامة بحق الحوثيين، في حال استمرار مماطلتهم تجاه عملية السلام، مضيفًا أن المجلس أخفق في اتخاذ موقف لإدانة فظائع الحوثيين.[٣٢]

سُلطة الأمر الواقع:

لقد كان من الواضح جدا، خلال العقدين الأخيرين، أن هناك توجها دوليا لتمكين الأقليات في المنطقة، كسياسة متبعة للوقوف أمام أي توجه للشعوب للثورة والاستقلال والتنمية. وقد كانت عناية الإدارة الأمريكية بجماعة الحوثي منذ عام ٢٠٠٣م لافتًا للانتباه. وقد ظل تعامل واشنطن مع الحوثيين يتسم بالإيجابية رغم رفعهم شعارًا يهدد أمريكا وإسرائيل (الموت لأمريكا الموت لإسرائيل)، ولم يصدر أي تصنيف لهم بالإرهاب أو حتى العنف والتطرف، عدا عن آخر تصنيف قامت به إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، وألغته إدارة الرئيس الأمريكي الحالي، جون بايدن

وظلّت ضغوط السفارتين الأمريكية والبريطانية على القوى السياسية والحزبية لإدراج جماعة الحوثي ضمن الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، دون مطالبة جادة بالتخلي عن السلاح وترك العنف، ومع تذكير القوى السياسية والحزبية بخطورة بقاء السلاح في يد جماعة الحوثي وهي ضمن الأطراف المتحاورة

في عام ٢٠١٣م و٢٠١٤م، وبينما مؤتمر الحوار الوطني يعقد جلساته في صنعاء، كانت الجماعة تتمدد بقوة السلاح في محافظة صعدة وما حولها، وهاجمت مدينة عمران، ومن ثم اقتحمت العاصمة صنعاء، بقوة السلاح، دون أي شجب أو استنكار أو إدانة خليجية أو غربية؛ بل دفعت السفارات الغربية باتجاه توقيع اتفاقية السلم والشراكة، بالضغط على القوى السياسية والحزبية بقبولها

٣٢. مندوب السعودية بمجلس الأمن: تصنيف الحوثي منظمة إرهابية بات أمرًا ملحًا، العربية. نت، في: ٢٠٢٣/١/١٦م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/agc94l

وجرى التوقيع عليها بحضور مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، جمال بن عمر، بعد اجتماع استمر قرابة ساعتين بين ممثلي جماعة الحوثي والرئيس هادي وبن عمر، عشية الانقلاب[٣٣].

لقد تم الضغط على القوى السياسية للتوقيع على الاتفاقية جنبًا الى جنب مع ممثلي جماعة الحوثي المتمردة على الدولة. وجاء في ديباجة الاتفاق أنه أتى من أجل الوحدة الوطنية وبناء السلام وتعزيزه، وهو ما لم يتحقق على الأرض الواقع رغم توقيع الاتفاق

وفضلًا عن ذلك، ومع تقدم الجيش الوطني تجاه صنعاء، عقب انطلاق عملية عاصفة الحزم في ٢٦ مارس ٢٠١٥م لتحرير صنعاء والقضاء على قوى الانقلاب، جاءت توجيهات أمريكية بمنع تقدم الجيش. فقد قال رئيس مجلس النواب اليمني التابع للشرعية، سلطان البركاني: حينما كان الجيش الوطني يحقق الانتصارات، ويزحف على صنعاء (من نهم)، أبلغ السفير الأمريكي -آنذاك- رئيس الوزراء السابق الدكتور أحمد بن دغر بأن صنعاء خطٌ أحمر[٣٤].

وعقب ستة أعوام من الحرب، ودخول الولايات المتحدة في تعاون مع التحالف العربي، في حربه ضد جماعة الحوثي، قال المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، في ٢٥ يونيو ٢٠٢١م: إن الولايات المتحدة تعترف بجماعة الحوثي طرفًا شرعيا في اليمن، وأنها مجموعة حققت مكاسب٣٥، في تعبير عن رغبة أمريكية للحفاظ على بقاء الجماعة طرفًا حاضرًا في أي عملية سياسية قادمة

٣٣. توقيع اتفاق سلم وشراكة في اليمن برعاية أممية والحوثيون يرفضون ملحقه الأمني، الخليج الجديد، في: ٢٠١٤/٩/٢٢م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/NCxzlDG

٣٤. جاء ذلك في كلمة ألقاها، بمدينة المخا، بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة لانتفاضة الثاني مِن ديسمبر، التي أطلقها الرئيس صالح ضد جماعة الحوثي بصنعاء. انظر: تصريح خطير لرئيس البرلمان: عندما وصل الجيش الوطني إلى فرضة نهم أبلغتنا أمريكا أن صنعاء خط أحمر، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢٢/١٢/٤م، متوفر على الرابط التالي

https://almasdaronline.com/articles/264801

٣٥. واشنطن تعترف بهم طرفا شرعيا.. الحوثيون لا يكترثون والحكومة تقول إن التصريحات الأميركية فهمت خطأ، الجزيرة نت، في: ٢٠٢١/٦/٢٥م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/0l43yKx

مؤخرًا، وفي مخالفة صريحة للقرار ٢٢١٦، تطالب السفارات الغربية القوى السياسية والحزبية بالجلوس إلى طاولة المفاوضات مع جماعة الحوثي باعتبارهم طرفًا في العملية السياسية القادمة، دون أي اعتبار لما قامت به الجماعة من قتل وتمرد وانقلاب وسياسات إجرامية بحق الشعب اليمني، وانتهاكات للحقوق والحريات تجاوزت كل المبادئ الدينية والأخلاقية والقانونية. وهذا يحيل جماعة الحوثي من فاعل غير رسمي، متمرد على الدولة، وخارج على الدستور والقانون، إلى فاعل رسمي أو شبه رسمي، في محاولة لتوطين الأزمة وتسكين هذه الجماعة الإرهابية في كيان الدولة

المجلس الانتقالي الجنوبي:

بعد هزيمة الحزب الاشتراكي في حرب عام ١٩٩٤م، تشكلت حركة تقرير المصير-(حتم)، بقيادة عيدروس الزبيدي، وانتشرت في محافظتي الضالع ولحج، وتبنت العمل المسلح لإسقاط مؤسسات الدولة والتمرد عليها. وعقب تحرير عدن ومعظم المحافظات الجنوبية في عام ٢٠١٧م، عمدت الإمارات إلى فرز الطيف الواسع من المقاومة الشعبية التي كانت تقاتل مليشيا جماعة الحوثي في عدن، مستقطبة فصيلين منها، هما: التيار السلفي الجامي، وتيار الحراك الجنوبي المتطرف في محافظة الضالع، ودمجهما في تشكيلات عسكرية في عدن ولحج وشبوة والضالع وسُقطرى وحضرموت، مطلقة على تلك التشكيلات المسلحة مسمى الأحزمة الأمنية وقوات النخبة؛ ورفضت دمج تلك التشكيلات المسلحة في إطار الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، في الحكومة الشرعية

سريعًا ما أظهرت تلك التشكيلات المسلحة تمردها على سلطة الدولة في المحافظات المحررة. ووصل الأمر بها إلى منع الطائرة الرئاسية التي كانت تقل رئيس الجمهورية، عبدربه منصور هادي، من الهبوط في مطار عدن، ما اضطره لتحويل مسار الرحلة نحو محافظة سقطرى، ريثما يحدث تدخل من قبل السعودية يسمح لها بالهبوط في مطار عدن[٣٦].

تاليًا، جرى إلحاق تلك التشكيلات بالمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي جرى تأسيسه في ١١ مايو ٢٠١٧م، بضغط مباشر من قبل الإمارات، بعد أن أقال الرئيس هادي محافظ عدن في ذلك الوقت، عيدروس الزبيدي، من منصبه. وقد أعلن المجلس منذ تأسيسه عن عدم اعترافه بالسلطة الشرعية، وسعيه لانفصال الجنوب عن اليمن

---

٣٦. اليمن: هادي يسحب قواته من مطار عدن إثر اشتباكات مع الحزام الأمني بعد إجبار طائرته على الهبوط في سقطرى، القدس العربي، في: ٢٠١٧/٢/١٢م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/DjJHuqt

الانتقالي.. متمردًا:

في صبيحة يوم الأحد الموافق ٢٨ يناير ٢٠١٨م اندلعت في عدن معارك عسكرية عنيفة، بين قوات الحماية الرئاسية، التابعة لسلطة الرئيس هادي، والتشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، واستمرت تلك المعارك ثلاثة أيام، وانتهت بسيطرة تلك التشكيلات -التي حصلت بحسب كثير من التقارير على دعم لوجستي من قبل القوات الإماراتية- على مدينة عدن، باستثناء قصر المعاشيق الذي تتخذه الحكومة الشرعية مقرا لها. وقد تولت لجنة سعودية إماراتية الإشراف على وقف القتال بين الطرفين، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه في السابق، في تسوية بين القوات الحكومة وقوات المجلس المتمردة على الدولة

في أغسطس ٢٠١٩م، قاد المجلس الانتقالي حركة تمرد وانقلاب على الحكومة الشرعية في عدن، من خلال الدخول في مواجهات مسلحة مع قوات ومعسكرات الجيش الوطني في عدن وأبين. وقد اتهمت الحكومة المجلس -في حينه- بتنفيذ انقلاب مسلح، وقالت وزارة الخارجية -في بيان لها نشر على تويتر: ما يحصل في العاصمة المؤقتة عدن من قبل المجلس الانتقالي هو انقلاب على مؤسسات الدولة الشرعية[٣٧]. ووصف وزير الداخلية اليمني، أحمد الميسري، تمرد الانتقالي بالانقلاب على الحكومة، وأدان صمت السعودية على ذلك.

ووصف ما واجهته قوى الجيش والأمن من قبل قوات المجلس الانتقالي بأنه ذبح، أدى إلى القضاء على ما تبقى من سيادة الدولة، مشبهًا نهب مسلحي الانتقالي لمنازل الآخرين بما فعله الحوثيون بصنعاء[٣٨]. وقد خلقت الغارات التي شنتها الإمارات على قوات الجيش اليمني دعمًا لقوات الانتقالي ميزة عسكرية لصالح المجلس الانتقالي الجنوبي[٣٩].

---

٣٧. الحكومة اليمنية: الانفصاليون الجنوبيون نفذوا انقلابا في عدن، رويترز، في: ٢٠١٩/٨/١٠م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.reuters.com/article/aden-coup-mr1-idARAKCN1V00KC

٣٨. وزير الداخلية اليمني يتهم السعودية بالصمت على ذبح الإمارات للشرعية، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٩/٨/١١م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/NxHhmdD

٣٩. خبراء الأمم المتحدة يفصلون الانتهاكات في اليمن ومجلس الأمن يتجاهلها، د. غريغوري دي جونسن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: ٢٠٢٠/٤/١م، متوفر على الرابط التالي

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9547

لـقد دخـلت قوَات الانتقالـي فـي مواجهـات مسـلحة عدة مـع قوات الجيش والأمن التابعـة للشرعيـة فـي عدن ولحـج وشبوة، ومـع رغبـة الرئيس هـادي فـي القضـاء علـى هذا التمرد المنـاوئ لسـلطة الدولـة فـي تـلك المحافظـات إلا أن السـعودية وقـفت حـائلًا دون تحقيـق تـلك الرغبـة، ودعت الأطراف للتحـاور فـي الريـاض، وهنـاك جرى الضـغط علـى الرئيس هـادي، فـي ٥ نوفمبر ٢٠١٩م، لتوقيـع اتفاقيـة مـع المجـلس الانتقالـي الجنوبـي باعتبـاره طرفًـا شريكًا فـي السياقـات السياسيـة والعسكريـة والأمنيـة والاقتصاديـة التاليـة للاتفـاق، وهو مـا منـح المجـلس غطـاء دستوريـا وقانونيـا وسياسيـا، وجزءًا فـي معادلـة أي مفاوضـات مستقبليـة مـع جماعـة الحوثـي

عـقب توقيـع اتفـاق الريـاض، قـام المجـلس الانتقالـي بـإعلان الإدارة الذاتيـة لـعدن والمحافظـات الجنوبيـة من جـانب واحد، فـي ٢٦ أبريل ٢٠٢٠م، وأصبـح المجـلس متحكمًـا فعليـا بمدينـة عدن[٤٠] (التـي أعلنهـا الرئيس هـادي عـام ٢٠١٥م عاصمـة مؤقتـة لـليمن). وقد حـاول الرئيس هـادي، وتحت ضـغوط سـعودية إماراتيـة، نزع فتيل المواجهـة، بـإصدار قرار رئاسـي، فـي ٢٩ يوليو ٢٠٢٠م، نص علـى تكليف رئيس الوزراء اليمنـي، د. مـعين عبدالملك، بتشكيل حكومـة جديدة، وتـعيين الأمين العـام لهيئـة رئاسـة الانتقالـي، أحمد حـامد لمـلس، محافظًـا لمحافظـة عدن، والـعميد محمد أحمد الحـامدي، مديرًا عامـا لشرطـة محافظـة عدن، وذلك بـعد إعلان المجـلس تخليـه عن قرار الإدارة الذاتيـة للمحافظـات الجنوبيـة

فـي يوليو ٢٠٢١م، أعـلن المجـلس الانتقالـي عن رفضـه انعقـاد مجـلس النواب اليمنـي فـي مدينـة سيئون بمحافظـة حضرموت، وتوعد بالتصـعيد والعصيـان المدنـي؛ إذ هو يستخدم قواتـه المسـلحة لعرقلـة أنشطـة السـلطة الشرعيـة فـي البلاد.[٤١]

---

٤٠. قـالت وزارة الخارجيـة اليمنيـة، فـي بيـان نشرتـه علـى حسـابها علـى تويتر: إن إعلان مـا يُسمـى بالمجـلس الانتقالـي عن نيتـه إنشـاء إدارة جنوبيـة هو استئنـاف لتمرده المسـلح... وإعلان رفضـه وانسحابـه الكامل مِن اتفـاق الريـاض، وأضـافت: المجـلس الانتقالـي المزعوم سيتحمل وحده الـعواقب الخطيرة والكارثيـة لمثل هذا الإعلان. انظر: اليمن: المجـلس الانتقالـي الجنوبـي يُعـلن الحكم الذاتـي، بـي. بـي. سـي. عربيـة، فـي: ٢٠٢٠/٤/٢٦م، متوفر علـى الرابط التالـي

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52429620

٤١. انظر: الانتقالـي الجنوبـي يرفض رسميـاً انعقـاد جلسـات مجـلس البرلمـان فـي حضرموت ويتوعد بالتصـعيد، أخبـار اليوم، فـي: ٢٠٢١/٧/٣١م، متوفر علـى الرابط التالـي

https://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=137349

ظل التصعيد المسلح هو السياسة المتبعة من قبل المجلس الانتقالي، والذي بدأ يمد نفوذه إلى أبين وشبوة ومحافظات جنوبية أخرى. فقد قام المجلس، في أغسطس ٢٠٢٢م، بتفجير الأوضاع في محافظة شبوة، والدخول في مواجهات مع قوات أمنية وعسكرية في المحافظة، لفرض السيطرة الكاملة على مدينة عتق، مركز المحافظة، وبدعم من الطيران الإماراتي

وقد كوفئ المجلس الانتقالي على أعماله تلك بتسكين رئيس المجلس في مجلس القيادة الرئاسي، الذي تشكل بموجب إعلان رئاسي لنقل السلطة، أصدره الرئيس هادي، في ٧ أبريل ٢٠٢٢م. وبذلك تحوَل عيدروس الزبيدي من متمرد خارج على الدولة إلى مركز أعلى في سلطة الدولة

وفي ٨ مايو ٢٠٢٣م، جرى إعادة هيكلة هيئة رئاسة المجلس الانتقالي، حيث عين الزبيدي -بوصفه رئيس المجلس الانتقالي- كلا من: عبدالرحمن المحرمي (عضو مجلس القيادة الرئاسي)، وفرج سالم البحسني (عضو مجلس القيادة الرئاسي)، نائبين لرئيس المجلس الانتقالي؛ وبهذا أصبح المجلس الانتقالي ممثلًا بثلاثة أعضاء في مجلس القيادة الرئاسي

تحول المجلس الانتقالي الجنوبي، كما هو الحال مع جماعة الحوثي، بفعل الدعم والإسناد الخارجي، إلى قوى مسيطرة وسلطة أمر واقع، في محافظة عدن ومحافظات جنوبية أخرى، دون الالتفات إلى حجم الضحايا من القتلى والجرحى والمعتقلين والمختطفين والمشردين والمهمشين والمنتهكة حقوقهم، والأضرار والدمار والتخريب، الذي تسببت فيه قواته للمصالح الخاصة والعامة والممتلكات والبنى التحتية، والمرافق التعليمية والصحية، سواء بسوء الإدارة والإهمال، أو نتيجة الفساد المالي والوظيفي

إدانات دولية لجرائم الانتقالي:

في عام ٢٠١٩م، ذهب تقرير الخبراء الدوليين التابع للأمم المتحدة إلى تأكيد تورط الإمارات، ومنظومة شخصيات وتشكيلات مسلحة محلية، في تنفيذ عمليات اغتيال. وتوقف التقرير طويلًا عند حادثة اغتيال اللواء/ جعفر محمد سعد -محافظ عدن الأسبق، والتي كانت فاتحة سلسلة الاغتيالات التي شهدتها المدينة خلال ثلاثة أعوام تالية. وأشار التقرير إلى تورط قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي، وقادة إماراتيين، في عمليات الاغتيال لتسعين شخصية بارزة في عدن. وقال التقرير: إنه حقق في حالات قتل واغتيال ٩٠ شخصًا من قيادات المقاومة الجنوبية والموظفين الحكوميين البارزين ورجال دين وعلماء، في مدينة عدن جنوبي اليمن، في الفترة بين أكتوبر ٢٠١٥م ومايو ٢٠١٩م؛ وخلص إلى أن جميع الحالات التي خضعت للتحقيق كان المستهدفون فيها ينتقدون الإمارات والتيار الانفصالي الجنوبي المدعوم منها، ويدعمون بشكل علني الحكومة الشرعية.[٤٢]

وقد صنف تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المجلس الانتقالي الجنوبي، وجماعة الحوثي وقوات حراس الجمهورية، في خانة واحدة، واصفًا إياهم بأنهم جماعات مسلحة، خارجة عن سيطرة الدولة الشرعية، وأنهم عقبات أمام تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وجاء في التقرير أن كلًا من جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي استخدموا القوة لكسب الأراضي، وظل كلا منهما يؤدي مهام الحكومة الشرعية بشكل يُساهم في تقويض السلام والأمن والاستقرار في البلد

وأشار إلى أن قوات المجلس الانتقالي تواصل تعزيز سيطرتها على السكان المدنيين عبر وسائل متعددة، منها الاستخدام المفرط للقوة؛ وأضاف أن أنشطة الانتقالي شكلت انتهاكًا سافرًا للفقرتين ١ و٦ من القرار ٢٢١٦، والذي طالب الأطراف اليمنية بالامتناع عن كافة الأعمال التي تقوض عملية الانتقال السياسي. واتهم التقرير الانتقالي باستخدام القوة لنهب ٨٠ مليار ريال يمني من أموال الحكومة بصورة غير قانونية؛ مؤكدًا أن استمرار الإمارات في تقديم دعمها السياسي للانتقالي يمثل دعمًا لكيان يهدد الأمن والسلام والاستقرار في اليمن.[٤٣]

---

٤٢. تقرير الخبراء الدوليين يؤكد تورط قيادات إماراتية وبالمجلس الانتقالي في عمليات اغتيال محافظ عدن السابق و٩٠ شخصية بعدن، أخبار اليوم، في: ٢٠١٩/٩/٢٣م، متوفر على الرابط التالي

https://akhbaralyom.net/nprint.php?lng=arabic&sid=115316

٤٣. تقرير الخبراء الأمميين يضع المجلس الانتقالي وقوات طارق صالح في خانة واحدة مع الحوثيين، ديبريفر، في: ٢٠٢١/١/٣٠م، متوفر على الرابط التالي

https://debriefer.net/news-22797.html

وفي العام ذاته (٢٠٢١م)، أشار فريق الخبراء -ضمن توصياته- إلى أنه يعتقد أن المجلس الانتقالي الجنوبي، ضمن أطراف أخرى، ارتكب أعمالًا قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، بما في ذلك: قتل المدنيين، والتعذيب، والمعاملة القاسية أو غير الإنسانية، والاغتصاب، وغيرها من أشكال العنف الجنسي، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والحرمان من المحاكمة العادلة، وتجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا، أو استخدامهم للمشاركة بنشاط في الأعمال العدائية.[٤٤]

وأكد الخبراء أن إعلان المجلس الانتقالي من جانب واحد عن الإدارة الذاتية، في أبريل ٢٠٢٠م، أدى إلى زعزعة كبيرة للاستقرار في أبين وعدن وشبوة وسقطرى[٤٥].

وفي يناير ٢٠٢٢م، انتقد تقرير فريق الخبراء دور الإمارات في الأزمة اليمنية المستمرة، وقال: إن تدخل أبو ظبي السياسي والمالي والعسكري في اليمن يصعب فهمه. وأشار إلى أن الانتقالي، المدعوم إماراتيا، قام بإجراءات قوضت اتفاق الرياض، الذي وقع في نوفمبر ٢٠١٩م، برعاية السعودية ودعم الأمم المتحدة.[٤٦]

إدانات يمنية لجرائم الانتقالي:

على الصعيد الداخلي، قال الرئيس هادي في ٢٩ أغسطس ٢٠١٩م: إن الإمارات تدعم المجلس الانتقالي في جنوب اليمن سعيًا لتقسيم البلاد، وطالب قيادات السعودية بالتدخل لوقف هجوم الإمارات على قوات الحكومة والمدنيين في عدن وأبين. ووصف هادي -في كلمة متلفزة تعليقًا على قصف الإمارات مواقع للجيش اليمني في عدن وأبين- ما يقوم به المجلس الانتقالي الجنوبي بالتمرد المسلح الذي يستهدف الشرعية الدستورية، مشيرًا إلى أنه لا يزال يرتكب أبشع الجرائم ضد المواطنين العزل، مستخدمًا ترسانة عسكرية إماراتية، سعيًا لتحقيق أهداف وغايات مموليه، وأن مليشياته قامت بمداهمة واعتقال وإعدام للجرحى في بعض

٤٤. اليمن: الانتقالي الجنوبي يشكك بتقرير الخبراء ويدعو إلى آلية بديلة تحظى بتوافق أطراف النزاع، موقع يمن فيوتشر، في: ٢٠٢١/٩/١٠م، متوفر على الرابط التالي

https://yemenfuture.net/news/4310

٤٥. تقرير الخبراء يحذر من مخاطر تفكك السلطة في مناطق سيطرة الحكومة إلى خليط من الفصائل المتنافسة، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢١/١/٢٨م، متوفر على الرابط التالي

https://almasdaronline.com/articles/214493

٤٦. خبراء أمميون: تدخل الإمارات في اليمن سياسيا وماليا وعسكريا يصعب فهمه، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٢/١/٢٩م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/c3BxOUQ

المستشفيات.[٤٧]

وفي ٢٦ أبريل ٢٠٢٠م، وصف وزير الخارجية اليمني، محمد الحضرمي، قيام الانتقالي، المدعوم إماراتيا، بإعلان الحكم الذاتي للمحافظات الجنوبية من جانب واحد، تمردًا؛ وقال: إن إعلان المجلس الانتقالي عزمه القيام بإدارة الجنوب يمثل استمرارا لتمرده المسلح على الدولة، والذي بدأ في أغسطس الماضي (٢٠١٩م)

في حين عبرت سلطات محافظات حضرموت وشبوة والمهرة وأبين وسقطرى ولحج، في بيانات متلاحقة، رفضها إعلان الانتقالي الجنوبي، وتمسكها بالولاء للشرعية، وللرئيس هادي.[٤٨]

وقد اتهمت الحكومة اليمنية الانتقالي بالانقلاب على التفاهمات التي رعتها السعودية في الرياض، وذكر الفريق الحكومي المفاوض، في بيان صحفي، نشرته وكالة الأنباء اليمنية سبأ، الرسمية، أن انقلاب الانفصاليين عما اتفق عليه كان له أثر مباشر في تأخير عودة الحكومة للنهوض بمهامها في تقديم الخدمات للشعب اليمني، والتعاطي مع التحديات الاقتصادية التي أصبحت ماثلة أمام الجميع، واتهم الفريق الحكومي المجلس الانتقالي بـ

استمرار التصعيد على كافة الأصعدة.

والتدخل المباشر في عمل مؤسسات الدولة.

وإصدار قرارات مخالفة للقانون.

وإصدار توجيهات مباشرة لقيادات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن.

واستمرار تعطيل مؤسسات الدولة وفرض سلطة الأمر الواقع.[٤٩]

---

٤٧. هادي: الإمارات تسعى لتقسيم اليمن وعلى السعودية التدخل، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/٨/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://2u.pw/zmzxRfh

٤٨. انقلاب عدن الثاني.. ست محافظات ترفضه ووزير الخارجية اليمني يدعو السعودية للتدخل، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٤/٢٦م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/o1Soqud

٤٩. انظر: الحكومة اليمنية تتهم المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا بالانقلاب على اتفاق الرياض، الخليج الجديد، في: ٢٠٢١/٧/١٤م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/kwLAbFf

الحوثي والانتقالي.. قواسم مشتركة:

من القواسم المشتركة بين جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي ما يلي:

- **رفض الجمهورية اليمنية:** ترفض جماعة الحوثي النظام الجمهوري والديمقراطية باعتبارهما يؤسسان لإرادة الشعب وكونه مالك السلطة ومصدرها، وهو ما ينافي نظرية الإمامة الزيدية التي تؤسس الحكم على رؤية ثيوقراطية كهنوتية؛ كما يرفض المجلس الانتقالي الجنوبي النظام القائم بوصفه نظامًا محتلا للجنوب. وبذلك فهما يتقاسمان العداء للدولة اليمنية الحديثة، وإن اختلفت المنطلقات

- **رفض المسار السياسي:** تشكلت جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي خارج الإطار الدستوري القانوني، خلافًا لبقية القوى اليمنية التي تشكلت في إطار أحزاب وتنظيمات سياسية أو مدنية تعمل وفق مرجعية الدستور اليمني والقوانين المعبرة عنه

- **اعتماد أسلوب العنف:** اتخذت جماعة الحوثي منذ عام ٢٠٠٣م، وحركة تقرير المصير-(حتم) التي تعد امتدادًا للمجلس الانتقالي الجنوبي[٥٠] منذ عام ٢٠٠٧م، من العنف وسيلة لها لتحقيق أجنداتها ومطامعها في السلطة

- **الانقلاب على السلطة الشرعية:** حيث قامت جماعة الحوثي بالانقلاب على سلطة عبدربه منصور هادي في صنعاء، في حين قام المجلس الانتقالي الجنوبي بالانقلاب على سلطة هادي في عدن، استنادًا إلى قوة السلاح والعنف والدعم الخارجي

- **اختزال تمثيل الشعب:** ترى جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي أنهم الممثلون الشرعيون للشعب، الأولى في الشمال، والثاني في الجنوب، وبالتالي فهما لا يسمحان بأي صوت مخالف لهما، ويعملان ضد التعدد الحزبي والتنوع الفكري والمجتمع المدني

- **الاستناد إلى قوى خارجية مناصرة:** تعتمد جماعة الحوثي على الدعم غير المحدود الذي تقدمه إيران لها، كما يعتمد المجلس الانتقالي الجنوبي على الدعم غير المحدود الذي تقدمه الإمارات له، في مخالفة صريحة للدستور والقوانين اليمنية التي ترى في أي دعم خارجي يضر بأمن الوطن وسيادة الدولة ومصالح الشعب خيانة عظمى

---

٥٠. وأسسهما وترأسهما جميعًا عيدروس الزبيدي.

- **استحلال دماء وأموال المخالفين:** عدا عن العنف واعتماد القوة لإرهاب الأطراف الأخرى، ينتهج الحوثيون والانتقاليون سبيل استحلال دماء وأموال المخالفين، من خلال عمليات القتل والتصفية والاغتيال، ونهب الممتلكات والأموال، دون الرجوع إلى القضاء وأحكام الشريعة الإسلامية أو الأعراف الاجتماعية، وهو ما أجبر الكثير من المعارضين لهما بالفرار من مناطق سلطتهم

- **تحويل اليمن إلى بلد تابع:** في حين يوظف الحوثيون اليمن لصالح سياسات نظام إيران في المنطقة، جاعلين من أجنداته مرجعًا لسياساتهم المحلية، ورافعين شعار (الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل) كتعبير عن الانخراط في معركة طهران ولو صوريا، يوظف الانتقاليون اليمن لصالح سياسات نظام الإمارات في المنطقة، جاعلين من أجنداته مرجعًا لسياساتهم المحلية، ومتخذين من التطبيع مع إسرائيل والتنسيق مع الولايات المتحدة شعارًا لهم. هذا كله بعيدًا عن سيادة الدولة اليمنية، ودستورها ومؤسساتها الشرعية ومصالح الشعب الوطنية

المسار المستقبلي:

مما سبق يتضح أن جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي، واللذين تأسسا خارج الإطار الدستوري والقانوني، وتمردا على الدولة بقوة السلاح، وانقلبا على السلطة الشرعية، وهددا الأمن والسلم الاجتماعي، والإقليمي والدولي، وارتكبا جرائم حرب، تحولا بفعل عوامل داخلية وإقليمية إلى قوى فاعلة وسلطة أمر واقع في كل من صنعاء وعدن

كما يتضح أن كلا الفريقين -الحوثي والانتقالي- جرى منحهم غطاء سياسيا لمنحهم الشرعية وتسكينهم في كيان الدولة. ففي ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وعقب اقتحام مليشيا الحوثي صنعاء بقوة السلاح، جرى توقيع اتفاق السلم والشراكة بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية، برعاية أممية، ومنذ توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية أظهر الحوثيون انتقائية في التزامهم ببنوده

وقد وفر لهم الاتفاق غطاء في مسعاهم من أجل السيطرة على مزيد من الأراضي. ورغم أن الحوثيين وقعوا على ملحق الاتفاق الذي يعالج الوضع الأمني وينص على حل المجموعات المسلحة إلا أن ميليشياتهم ظلت متمركزة في العاصمة صنعاء، وعززت من قوتها وانتشارها بعد الاتفاق. والأمر ذاته جرى مع المجلس الانتقالي الجنوبي الذي وقع مع الحكومة اليمنية بعد التمرد عليها بقوة السلاح على اتفاق الرياض، في ٥ نوفمبر ٢٠١٩م، برعاية التحالف العربي، ومباركة أممية، فيما ظل المجلس محافظًا على قواته العسكرية رغم وجود ملحق للترتيبات العسكرية

اليوم، وبعد أن هيمن الطرفان -الحوثي والانتقالي- على أجزاء واسعة من جغرافيا اليمن، شمالًا وجنوبًا، وتمكنا من بناء قدراتهم العسكرية والأمنية، على حساب الدولة والحكومة اليمنية والجيش والأمن التابعين لها، أصبح الحديث عن تسوية سياسية جديدة تستكمل مسار توطين الطرفين في الدولة بشكل نهائي، ودون القضاء على بذور الصراع الحقيقية، مؤكدًا، في ظل جهود حثيثة تبذلها السعودية، مع أطراف إقليمية ودولية، في هذا الشأن

اليوم، اليمن أمام مسار تفاوضي يجري الإعداد له بعيدًا عن الإرادة الشعبية، في ظل تفاهمات إقليمية ودولية، دون اطلاع مجلس القيادة الرئاسي، ومجلس النواب اليمني، والحكومة اليمنية. وهو مسار يُفرض على القوى الوطنية من خلال خلق واقع جديد، باستخدام القوة المسلحة، وتغيير موازين القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. وإذا ما أُغفلت العدالة الانتقالية فإن الأطراف التي تمردت على الدولة، وارتكبت الانتهاكات والجرائم، ستنال بموجب هذه الاتفاقات شبه حصانة قانونية، كما جرى مع صالح عقب المبادرة الخليجية، وعليه فنحن أمام سيناريو ملغوم لا يمكن أن يحافظ على كيان الدولة ووحدة اليمن، ولا أن يحقق الأمن والسلام

لهذا، وعلى خلفية المباحثات السعودية الجارية مع جماعة الحوثي في الرياض، بعيدًا عن حضور ممثلين عن الشرعية، شددت هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني، في منتصف شهر سبتمبر الجاري، خلال اجتماع عقدته برئاسة رئيس المجلس، سلطان البركاني، عبر الاتصال المرئي، على ضرورة أن يكون الحل السياسي للصراع مبنيا على المرجعيات الثلاث المتمثلة بالمبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن الدولي (خاصة القرار ٢٢١٦)؛ وأكدت أن أي حلول تتناقض مع هذه المرجعيات لن تكون مقبولة شعبيا ورسميا، وأن الوصول إلى السلام يتطلب نوايا صادقة، وعملًا جادا من أجل استعادة الدولة وحقن دماء الشعب اليمني؛ وهو ما لم يظهر من جانب الحوثيين الذين يمارسون حتى اللحظة جرائمهم الممنهجة ضد الشعب اليمني، ويصادرون الحقوق والحريات، ويحاولون فرض ثقافة دخيلة على شعبنا اليمني. ودعت رئاسة المجلس مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، وكافة القوى السياسية، إلى رص الصفوف ودراسة كل الخيارات، بدءًا بخيار السلام، وانتهاءً بخيار استعادة الدولة بكل الوسائل الممكنة[٥١].

٥١. مجلس النواب اليمني: يجب أن يكون الحل السياسي مبنيا على المرجعيات الثلاث، روسيا اليوم، في: ٢٠٢٣/٩/١٦م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/RJ2ffVV

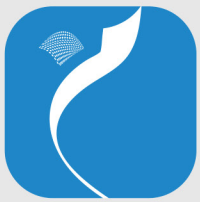

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER